مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استطلاع للرأي العام

حول

حكومة المهندس علي أبو الراغب

(بعد مرور عام على تشكيل الحكومة)

حزيران 2001

(النتائج الأولية)

مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية

المقدمة:

يسر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن يقدم النتائج الرئيسة لاستطلاع الرأي حول حكومة المهندس علي أبو الراغب بعد مرور عام على تشكيلها(حيث تشكلت بتاريخ 2000/6/19) وقد نفذ المركز هذا الاستطلاع خلال الفترة من 2001/6/22-2001/6/27على عينتين تم اختيارهما وفقاً للأسس والمعايير الإحصائية. وقام المركز بتنفيذ هذا الاستطلاع داخل المملكة الأردنية الهاشمية على عينة وطنية حجمها() فرداً يمثلون السكان الذين تبلغ أعمارهم (19) سنة فأكثر موزعين على محافظات المملكة كافة، وعينة خاصة بقادة الرأي حجمها (704) فرداً.

ويسر المركز بهذه المناسبة أن يتوجه بالشكر إلى جميع المؤسسات التي ساهمت بإنجاح هذا الاستطلاع ، والى جميع الأفراد المستجيبين في العينتين، الذين تم جمع البيانات منهم والشكر أيضا إلى جميع الذين ساهموا في إنجاح هذا العمل في الجامعة الأردنية وخارجها.

ويأمل المركز في أن تفيد المعلومات التي يوفرها هذا الاستطلاع جميع المهتمين بالقضايا التي تطرق لها، ويمكن للباحثين الراغبين في مزيد من التحليل المعمق استخدام البيانات التفصيلية المتوافرة لدى المركز.

أهداف الاستطلاع:

يأتي هذا الاستطلاع الذي نفذه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بعد مرور عام على استطلاعه الأول الذي تم تنفيذه في الفترة ما بين 24 – 2000/6/30، وأكثر من مائة يوم على استطلاعه الثاني الذي نفذه في الفترة من 2000/10/2-2000/10/7من اجل الوقوف على آراء المواطنين وردود فعلهم في الأردن تجاه أداء الحكومة، منذ تشكيلها بتاريخ 2000/6/19.

وتبرز أهمية الاستطلاع الحالي في كونه يتابع السياق الذي بدأه المركز في استطلاعيه الأول والثاني، فالنتائج لذلك مؤهلة لقياس اتجاهات الرأي العام إزاء قدرة رئيس الوزراء والفريق الوزاري على تحمل مسؤوليات المرحلة، ولملاحظة التطور في هذا الصدد عند المقارنة بين نتائج الاستطلاعات الثلاث. وقد سعى الاستطلاع إلى استقصاء آراء المواطنين حول أداء الحكومة إزاء عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية، المتعلقة بحلحلة الوضع الاقتصادي، ومحاربة الفساد، والتوسع في إطلاق الحريات العامة. كما عمد الاستطلاع إلى التركيز على معرفة تقييمات المواطنين لبعض السياسات والإجراءات الاقتصادية والسياسية التي اتخذتها الحكومة. فعلى الصعيد الاقتصادي، جرى الاستفسار من المواطنين حول مدى اطلاعهم على مشروع إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة؛ وتوقعاتهم بشأن قدرة هذا المشروع على (تحسين الوضع الاقتصادي الراهن في البلاد؛ والنجاح في اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يقارب سبعة مليارات دولار أمريكي خلال السنوات العشرين القادمة؛ وتوزيع حجوم تلك الاستثمارات تبعا لمصادرها؛ وترتيب القطاعات الاقتصادية التي ستستفيد أكثر من غيرها من تلك الاستثمارات في حال النجاح في استقطابها؛ والعوائق التي قد تحد من مستوى نجاح ذلك المشروع)، والحد

من معدلات البطالة الحالية؛ وتوفير فرص عمل تقارب السبعين ألف فرصة خلال العقدين القادمين. أما على الصعيد السياسي فقد تم استطلاع آراء المستجيبين حول ما إذا كانوا يؤيدون مبادرة الحكومة بخرق الحصار المفروض على العراق؛ وزيارته بوفد رسمي على أعلى المستويات الحكومية؛ ودرجة إسهام هذه المبادرات في تحسين العلاقات الأردنية – العراقية. وتم استفتاء المواطنين أيضا حول درجة توافق مواقفهم مع الموقف الحكومي في دعم الانتفاضة الفلسطينية؛ والأسباب التي تقف خلف ذلك التوافق في حال وجوده، وتعرض الاستطلاع أيضا لاستيضاح آراء المستجيبين حول سير المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والتوقعات الزمنية المحتملة للتوصل إلى إبرام معاهدة سلام بين الجانبين.

تصميم العينة:

تستند العينة الوطنية في هذا الاستطلاع إلى العينة الرئيسية التي تم تصميمها في دائرة الإحصاءات العامة، وتتكون من مجموعة من المكررات، ويستند التصميم إلى الأسلوب الطبقي، العنقودي، متعدد المراحل، المعتمد على الإطار الذي وفره التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة عام 1994.

وقد شملت العينة (1500) أسرة، وتم بطريقة عشوائية اختيار فرد واحد عمره (19) سنة فأكثر من كل اسرة، على أن يكون نصف عدد الأفراد من الذكور والنصف الآخر من الإناث لتستوفي بيانات الاستمارة منه (وذلك عند مستوى ثقة 95%، ونسبة خطأ مقدارها $\pm$ 5%). وقد روعي أن تكون العينة موزونة ذاتياً، بمعنى أن كل مفردة من مفردات المجتمع لها الاحتمال نفسه في الظهور في العينة. والجدول التالي يبين التوزيع النسبي لأفراد العينة وللسكان كما هو في التعداد العام للمساكن والسكان لسنة 1994 حسب المحافظات، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

التوزيع النسبي لأفراد العينة وللسكان كما هو في التعداد العام لسنة 1994 حسب المحافظات

المحافظات	التوزيع النسبي لأفراد العينة	التوزيع النسبي للسكان 1994
العاصمة	40	36.8
البلقاء	6	6,6
الزرقاء	14	15.6
مادبا	2	2.7
اربد	18	19.0
المفرق	4	4,4
جرش	4	2.8
عجلون	2	2.4
الكرك	4	4.2
الطفيلية	2	1.6
معان	2	1.9
العقبة	2	1.8
المجموع = 100%	100	100

وفيما يتعلق بعينة قادة الرأي التي شملت (800) فرد (وذلك عند مستوى ثقة 95%، ونسبة خطأ مقدارها ± 5%)، فقد وزعت بشكل حصص على بعض الفعاليات والقطاعات الوظيفية والمهنية شملت كبار رجالات الدولة من أعيان، ونواب، وأمناء عامين، ووجهاء العشائر، ووزراء سابقين، كما شملت أيضاً قيادات حزبية، وقيادات نقابية(مهنية وعمالية) واتحادات طلبة، ورجال اعمال، وصحفيين، وأدباء وكتاب، وأساتذة جامعات، وطلبة الجامعات. وتم استيفاء البيانات من (704) فرداً، والجدول التالي يبين توزيع مفردات العينة حسب الفئة، **الجدول رقم(2)**.

الجدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة قادة الرأي حسب الفئة

الفئــة	العدد
رجال الأعمال	76
قيادات الأحزاب السياسية	83
المهنيون	93
الكتاب، الصحفيون، الفنانون	96
قيادات نقابية (مهنية وعمالية) واتحادات طلبة	96
كبار رجال الدولة	84
أساتذة الجامعات	79
طلبة الجامعات	97
المجموع	704

وقد تم تنفيذ استطلاع العينة الوطنية ميدانياً بأسلوب المقابلة الشخصية الوجاهية للفرد المستجيب الذي ظهر في العينة وجمع البيانات منه مباشرة، إذ بدأ العمل الميداني بتاريخ 2001/1/7 وانتهى بتاريخ 2001/1/13، وتم تنظيم عدد من الفرق الميدانية للعودة مرة أخرى للأفراد الذين وقع الاختيار العشوائي عليهم ولم يتواجدوا في المسكن أثناء الزيارة لأسباب متعددة منها: العودة إلى البيت من مكان العمل ليلاً، وغيرها، وتم تنفيذ هذه الزيارات خلال يوم 14 /2001/1.

أما فيما يتعلق بعينة قادة الرأي، فقد تم جمع البيانات المتعلقة بمفرداتها عن طريق الهاتف في الفترة نفسها، وفي حالة تعذر الاتصال بالمستجيب بسبب عدم توافر هاتف يمكن من خلاله إجراء المقابلة، أو عدم إمكانية إجراء المقابلة مع المستجيب نتيجة لمرضه أو سفره خارج البلاد ، فقد كان يتم اختيار شخص آخر بديلاً عنه. ومن الجدير بالذكر أن اختيار البديل كان يتم بعد استنفاد الوسائل المتاحة كافة لإجراء المقابلة مع الشخص الأصيل في العينة.

وبلغ مجمل حالات الرفض في عينة قادة الرأي(96) حالة، موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (3).

الجدول رقم(3)

عدد حالات الرفض في فئات عينة قادة الرأي

الفئـــــة	العـدد
رجـال الأعمال	24
قيـادات الأحزاب السياسيـة	17
المهنيـون	7
الكتـاب، الصحفيـون، الفنـانون	4
كبـار رجـال الدولـة	16
أساتذة الجامعـات	21
قيادات نقابيـة(مهنية وعمالية) واتحـادات طلبـة	4
طلبـة الجامعـات	3
المجمـوع	**96**

النتـائج الرئيسيـة:

ا- قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ تشكيلها وحتى الآن.

العينة الوطنية:

أظهرت النتائج أن (46.0%) من مجموع أفراد العينة الوطنيـة يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

أفـاد (23.0%) مـن مجمـوع أفـراد العينـة الوطنيـة بـأن الحكومـة كانـت قـادرة إلـى درجـة كبيـرة علـى تحمـل مسؤوليات المرحلة.

أظهرت النتائج أن (6.9%) من مجموع أفراد العينة الوطنية أفادوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة قليلة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

بيّن حوالي (7,7%) من أفراد العينـة الوطنيـة أن الحكومـة غير قـادرة علـى تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

عينة قادة الرأي،

أظهرت النتائج أن (50,7%) من قادة الرأي يرون أن الحكومـة كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(23,2%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

أفاد (11,5%) من مجموع المستجيبين في عينـة قادة الرأي بـأن الحكومـة كانت قـادرة إلـى درجـة قليلـة علـى تحمل مسؤوليات المرحلة.

(11,4%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بأن الحكومة غير قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، **(الجدول رقم 4)**.

ويبين الجدول رقم(4) أيضاً مقارنة بين نتائج استطلاع "تشكيل الحكومة" الذي تم تنفيذه في الفترة ما بين24-30 /2000/6، ونتائج الاستطلاع الذي تم تنفيذه بعد مرور مائة يوم على تشكيل الحكومة في الفترة ما بين 2-2000/10/7، ونتائج الاستطلاع الذي تم تنفيذه بعد مرور أكثر من مائتي يوم على تشكيل الحكومة والذي نفذ في الفترة ما بين7-2001/1/14، وذلك على العينتين (الوطنية وقادة الرأي).

جدول رقم(4)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين(الوطنية؛ وقادة الرأي) للاستطلاعات الثلاث " حزيران2000، وتشرين الأول 2000 ، وكانون الثاني2001 " ، حول قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة، منذ تشكيلها وحتى الآن.

درجة القدرة على تحمل المسؤولية	العينة الوطنية			عينة قادة الرأي		
	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001
قادرة إلى درجة كبيرة	31.5	22.1	23.0	34.6	30.2	23.2
قادرة إلى درجة متوسطة	36,9	37.9	46.0	51.0	52.4	50.7
قادرة إلى درجة قليلة	3,2	7.6	6.9	7.4	10.2	11.5
غير قادرة	4.3	4.5	7,7	4.3	3.9	11.4
لا أعرف	20.7	25.0	14.7	2.8	2,2	2.7
غير معني	2,8	2.4	1.4	–	0.7	0.3
رفض الإجابة	0.6	0.3	0.3	–	0.3	0.3
غير مبين	–	0.1	–	–	–	–
المجموع =100%	1145	1178	1198	610	685	704

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

وأظهرت النتائج أن:

(43.1%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة. فيما تبين أن (48.8%) من الإناث يعتقدن بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(25.6%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة. فيما تبين أن (20.4%) من الإناث يعتقدن بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(8.5%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة قليلة على تحمل مسؤوليات المرحلة. فيما تبين أن (5.4%) من الإناث يعتقدن بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة قليلة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(10.7%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن الحكومة غير قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة. فيما تبين أن (4,8%) من الإناث يعتقدن بأن الحكومة غير قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، **الجدول رقم (5).**

جدول رقم (5)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينة الوطنية حسب الجنس، للاستطلاعات الثلاث " حزيران 2000، وتشرين الأول 2000، وكانون الثاني 2001 " حول درجة قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة، منذ تشكيلها وحتى الآن.

	حزيران 2000		تشرين الأول 2000		كانون الثاني 2001	
درجة القدرة	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
قادرة إلى درجة كبيرة	35.5	27.5	23.8	20.4	25.6	20.4
قادرة إلى درجة متوسطة	35.6	38.1	38.8	37.1	43.1	48.8
قادرة إلى درجة قليلة	4.5	1.9	10.4	5.0	8.5	5.4
غير قادرة	5.4	3.2	6.1	3.0	10.7	4.8
لا أعرف	15.4	26.1	17.9	31.8	10.2	19.0
غير معنى	2.6	3.0	2.6	2,2	1.5	1.3
غير مبين	–	–	–	0.2	–	–
رفض الإجابة	1.0	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3
المجموع = 100%	578	567	575	603	589	609

أظهرت النتائج أن:

(44.7%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن الحكومة قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة، فيما أفاد (44.7%) من مجموع المستجيبين في إقليم الشمال و(56.6%) من مجموع المستجيبين في إقليم الجنوب أنهم يعتقدون بأن الحكومة قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(23,6%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، فيما أفاد (23.7%) من المستجيبين في إقليم الشمال و(17.1%) من المستجيبين في إقليم الجنوب بأن الحكومة قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(6.9%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط أفادوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة قليلة على تحمل مسؤوليات المرحلة، فيما تبين أن (8.4%) و (3.1%) من المستجيبين في إقليمي الشمال والجنوب على التوالي أفادوا بأنها كانت ناجحة إلى درجة قليلة.

(8.2%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن الحكومة لم تكن قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، فيما تبين أن(6.9%) من المستجيبين في إقليم الشمال و(7.0%) من المستجيبين في إقليم الجنوب يعتقدون بأن الحكومة لم تكن قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، **الجدول رقم (6)**.

جدول رقم (6)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينة الوطنية (حسب الإقليم) للاستطلاعات الثلاث " حزيران 2000، وتشرين الأول 2000، وكانون الثاني 2001 " حول درجة قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة، منذ تشكيلها وحتى الآن.

درجة القدرة	إقليم الوسط			إقليم الشمال			إقليم الجنوب		
	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001
قادرة إلى درجة كبيرة	33.0	23.3	23.6	27.8	16.7	23.7	32.8	28.7	17.1
قادرة إلى درجة متوسطة	34.8	37.4	44.7	38.8	37.8	44.7	43.4	41.8	56.6
قادرة إلى درجة قليلة	2.8	6.8	6.9	4,4	9,9	8.4	2.5	6,6	3.1
غير قادرة	3.7	4.0	8.2	5.7	6.5	6.9	4.1	2.5	7.0
لا أعرف	21.8	25.8	15.2	19.9	26.3	13.5	16,4	17.2	14.7
غير معني	3,3	2.3	1,1	2.5	2.5	2.1	0.8	2.5	1.6
رفض الإجابة	0.6	0.3	0.3	0.9	0.3	0.6	–	0.8	–
غير مبين	–	0.1	–	–	–	–	–	–	–
المجموع = 100%	706	733	736	317	323	333	122	122	129

وحول قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ تشكيلها وحتى الآن حسب فئات عينة قادة الرأي.

أظهرت النتائج أن:

(55.3%) من رجال الأعمال اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (27.6%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

(51.8%) من القيادات الحزبية اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (18.1%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

(55.9%) من المهنيين اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (19.4%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

(57.3%) من الكتاب والصحفيين والفنانين اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (18.8%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

(43.8%) من القيادات النقابية اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (18.8%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

(52.4%) من كبار رجال الدولة اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (32.1%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

(55.7%) من أساتذة الجامعات اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (27.8%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

(36.1%) من طلبة الجامعات اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (24.7%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن، **الجدول رقم (7)**.

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد عينة قادة الرأي(حسب الفئة) لاستطلاع " كانون الثاني 2001 " حول درجة قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة، منذ تشكيلها وحتى الآن.

درجة القدرة	رجال الأعمال	قيادات حزبية	المهنيون	الكتاب والصحفيون والفنانون	القيادات النقابية	كبار رجال الدولة	أساتذة الجامعات	طلبة الجامعات
قادرة إلى درجة كبيرة	27.6	18.1	19.4	18.8	18.8	32.1	27.8	24.7
قادرة إلى درجة متوسطة	55.3	51.8	55.9	57.3	43.8	52.4	55.7	36.1
قادرة إلى درجة قليلة	5.3	7.2	12.9	13.5	20.8	7.1	8.9	13.4
غير قادرة	9.2	22.9	8.6	10.4	16.7	7.1	6.3	9.3
لا أعرف	1.3	–	3.2	–	–	1.2	–	14.4
غير معني	1.3	–	–	–	–	–	–	1,1
رفض الإجابة	–	–	–	–	–	–	1.3	–
غير مبين	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	76	83	93	96	96	84	79	97

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

الآراء حول مدى نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه، منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

العينة الوطنية :

أفاد (44.7%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية إن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (25.1%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية إن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (9.0%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية إن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (6.4%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية إن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه.

عينة قادة الرأي:

أفاد (46.4%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي إن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (26.3%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي إن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (13.5%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي إن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (10.1%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي إن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه، **الجدول رقم (8)**

جدول رقم(8)

التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) للاستطلاعات الثلاث " حزيران2000، وتشرين الأول 2000، وكانون الثاني 2001 " ، حول درجة نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه، منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

درجة النجاح	العينة الوطنية			عينة قادة الرأي*		
	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001
ناجحاً إلى درجة كبيرة	35.6	27.4	25.1	38.4	38.8	26.3
ناجحاً إلى درجة متوسطة	33.1	32.9	44.7	47.0	45.5	46.4
ناجحاً إلى درجة قليلة	5.6	5.9	9.0	8.7	7.9	13.5
غير ناجح	2.9	3.9	6.4	2.8	4.2	10.1
لا أعرف	19.4	25.7	13.1	2.8	2.9	2.8
غير معني	2.7	3.6	1.3	–	0.3	0.3
رفض الإجابة	0.6	0.3	0.3	0.3	0.3	0.6
غير مبين	0.1	0.2	0.1	–	–	–
المجموع = 100%	1145	1178	1198	610	685	704

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

وأظهرت النتائج أن:

(43.0%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه. فيما تبين أن (46.3%) من الإناث يعتقدن بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه.

(25.8%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه. فيما تبين أن (24.5%) من الإناث يعتقدن بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه.

(10.2%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه. فيما تبين أن (7.9%) من الإناث يعتقدن بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه.

(10.4%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه. فيما تبين أن (2.6%) من الإناث يعتقدن بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه؛ **الجدول رقم (9).**

جدول رقم (9)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينة الوطنية(حسب الجنس) للاستطلاعات الثلاث " حزيران 2000، وتشرين الأول 2000، وكانون الثاني 2001 " حول درجة نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه، منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

درجة النجاح	الجنس					
	حزيران 2000		تشرين الأول 2000		كانون الثاني 2001	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ناجحاً إلى درجة كبيرة	40.8	30.3	28.9	26.0	25.8	24.5
ناجحاً إلى درجة متوسطة	33.6	32.6	32.0	33.8	43.0	46.3
ناجحاً إلى درجة قليلة	6,6	4.6	7.5	4.5	10.2	7.9
غير ناجح	3.1	2.6	6.1	1.8	10.4	2.6
لا اعرف	12.8	26.1	21.4	29.9	9.5	16.6
غير معني	2.1	3.4	3.7	3.5	1.0	1.5
رفض الإجابة	1.0	0.2	0.5	0.2	0.2	0.5
غير مبين	–	0.2	–	0.3	–	0.2
المجموع= 100%	578	567	575	603	589	609

أظهرت النتائج أن:

(44.2%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط أفادوا بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه، فيما تبين أن (43.2%) من المستجيبين في إقليم الشمال أفادوا بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، وأفاد (51.2%) من المستجيبين في إقليم الجنوب بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه.

(26.0%) من المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه، فيما تبين أن (25.5%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (19.4%) من إقليم الجنوب يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه.

(9.2%) من المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه، فيما تبين أن (10.2%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (4.7%) من المستجيبين في إقليم الجنوب أفادوا بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه.

(6.4%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط أفادوا بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في قيامه بمهام منصبه، فيما أفاد (6.3%) من المستجيبين في إقليم الشمال، و (7.0%) من المستجيبين في إقليم الجنوب أفادوا بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه؛ **الجدول رقم (10).**

جدول رقم (10)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينة الوطنية، حسب الإقليم، للاستطلاعات الثلاث "حزيران 2000، تشرين الأول 2000، كانون الثاني 2001 " حول درجة قدرة رئيس الوزراء على القيام بمهام منصبه، منذ بداية تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

	إقليم الوسط			إقليم الشمال			إقليم الجنوب		
	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001
قادرا إلى درجة كبيرة	36.7	28.5	26.0	33.1	21.4	25.5	36.1	36.9	19.4
قادرا إلى درجة متوسطة	31.6	33.2	44.2	35.0	32.2	43.2	36.9	33.6	51.2
قادرا إلى درجة قليلة	5,5	5.7	9.2	5.7	6.5	10.2	5.7	5.7	4.7
غير قادر	2.7	3.4	6.4	4.1	5.6	6.3	0.8	2.5	7.0
لا اعرف	19.5	25.2	13.2	18.9	29.7	12.0	19.7	18.0	15.5
غير معني	3,3	3.4	0.7	2,2	4.0	2.1	0.8	3,3	2.3
رفض الإجابة	0.6	0.3	0.3	0.9	0.6	0.6	–	–	–
غير مبين	0.1	0.3	0.1	–	–	–	–	–	–
المجموع = 100%	706	733	736	317	323	333	122	122	129

وحول آراء المستجيبين في عينة قادة الرأي حول درجة نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه، منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

أظهرت النتائج أن:

(42.1%) من رجال الأعمال اعتقدوا بأن رئيس الحكومة كان قادرا إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (36.8%) منهم بأنه كان قادرا إلى درجة كبيرة على القيام بمهام منصبه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

(50.6%) من القيادات الحزبية اعتقدوا بأن رئيس الحكومة كان قادرا إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (22.9%) منهم بأنه كان قادرا إلى درجة كبيرة على القيام بمهام منصبه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

(46.2%) من المهنيين اعتقدوا بأن رئيس الحكومة كان قادرا إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (19.4%) منهم بأنه كان قادرا إلى درجة كبيرة على القيام بمهام منصبه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

(56.3%) من الكتاب والصحفيين والفنانين اعتقدوا بأن رئيس الحكومة كان قادرا إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (19.8%) منهم بأنه كان قادرا إلى درجة كبيرة على القيام بمهام منصبه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

(51.0%) من القيادات النقابية اعتقدوا بأن رئيس الحكومة كان قادرا إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (24.0%) منهم بأنه كان قادرا إلى درجة كبيرة على القيام بمهام منصبه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

(47.6%) من كبار رجال الدولة اعتقدوا بأن رئيس الحكومة كان قادرا إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (35.7%) منهم بأنه كان قادرا إلى درجة كبيرة على القيام بمهام منصبه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

(45.6%) من أساتذة الجامعات اعتقدوا بأن رئيس الحكومة كان قادرا إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (34.2%) منهم بأنه كان قادرا إلى درجة كبيرة على القيام بمهام منصبه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

(32.0%) من طلبة الجامعات اعتقدوا بأن رئيس الحكومة كان قادرا إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (21.6%) منهم بأنه كان قادرا إلى درجة كبيرة على القيام بمهام منصبه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن؛ **الجدول رقم (11).**

جدول رقم (11)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد عينة قادة الرأي(حسب الفئة) لاستطلاع " كانون الثاني 2001 " حول درجة نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه، منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن ".

درجة النجاح	رجال الأعمال	قيادات حزبية	المهنيون	الكتاب والصحفيون والفنانون	القيادات النقابية	كبار رجال الدولة	أساتذة الجامعات	طلبة الجامعات
ناجحا إلى درجة كبيرة	36.8	22.9	19.4	19.8	24.0	35.7	34.2	21.6
ناجحا إلى درجة متوسطة	42.1	50.6	46.2	56.3	51.0	47.6	45.6	32.0
ناجحا إلى درجة قليلة	10.5	7.2	19.4	12.5	13.5	7.1	12.7	22.7
غير ناجح	7.9	19.3	10.8	9.4	9.4	6.0	5.1	12.4
لا أعرف	1.3	–	4.3	–	1.0	2.4	1.3	11.3
رفض الإجابة	1.3	–	–	–	1.0	1.2	1.3	–
غير مبين	–	–	–	2.1	–	–	–	–
المجموع	76	83	93	96	96	84	79	97

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

ج – مدى نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه.

العينة الوطنية:

أفاد (42.2%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه.

بين (18.9%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه.

أظهر (15.3%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه.

أفاد (9.6%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه.

عينة قادة الرأي: أفاد

(48.6%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بان التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه.

(11.6%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بان التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه.

(24.7%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بان التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه.

(11.4%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بان التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه؛ **الجدول رقم (12).**

جدول رقم(12)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛وقادة الرأي) للاستطلاعات الثلاث " حزيران 2000، وتشرين الأول 2000، وكانون الثاني 2001 " حول درجة نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه، منذ تشكيل الحكومة وحتى الآن".

درجة النجاح	العينة الوطنية			عينة قادة الرأي*		
	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001
ناجحاً إلى درجة كبيرة	27.9	17.8	18.9	27.7	21.3	11.6
ناجحاً إلى درجة متوسطة	26.0	31.7	42.2	50.0	53.3	48.6
ناجحاً إلى درجة قليلة	4.8	7.3	15.3	12.5	12.4	24.7
غير ناجح	3.1	5.4	9.6	7.2	6.7	11.4
لا أعرف	34.1	33.4	12.0	2.3	5,5	2.7
غير معني	3,3	3.7	1.2	_	0.3	0.4
رفض الإجابة ، غير مبين	0.8	0.6	0.7	0.3	0.4	0.6
المجموع =100%	1145	1178	1198	610	685	704

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

وأظهرت النتائج أن:

(40.9%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن التشكيل الوزاري كان ناجحا إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه. فيما تبين أن (43.5%) من الإناث يعتقدن بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه.

(19.0%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن التشكيل الوزاري كان ناجحا إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه. فيما تبين أن (18.9%) من الإناث يعتقدن بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه.

(15.1%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن التشكيل الوزاري كان ناجحا إلى درجة قليلة في القيام بمهامه. فيما تبين أن (15.4%) من الإناث يعتقدن بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه.

(13.9%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه. فيما تبين أن (5.4%) من الإناث يعتقدن بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه؛ **الجدول رقم (13)**.

جدول رقم (13)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينة الوطنية(حسب الجنس)، للاستطلاعات الثلاث " حزيران 2000، وتشرين الأول 2000، وكانون الثاني 2001 "حول درجة نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه، منذ تشكيل الحكومة وحتى الآن.

درجة النجاح	الجنس					
	حزيران 2000		تشرين الأول 2000		كانون الثاني 2001	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ناجحاً إلى درجة كبيرة	32.9	22.8	16.5	19.1	19.0	18.9
ناجحا إلى درجة متوسطة	25.8	26.3	33.0	30.5	40.9	43.5
ناجحاً إلى درجة قليلة	6.4	3.2	9.4	5.3	15.1	15.4
غير ناجح	4.8	1.4	7,7	3,3	13.9	5.4
لا أعرف	26.0	42.3	28.7	37.8	8,8	15.1
غير معني	3.1	3.5	4.0	3.5	1.2	1,1
رفض الإجابة وغير مبين	1.0	0.5	0.7	0.5	1.0	0.5
المجموع= 100%	578	567	575	603	589	609

أظهرت النتائج أن:

(43.1%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه. فيما بيَن (36.9%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (51.2%) من إقليم الجنوب أن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه.

(17.8%) من المستجيبين في إقليم الوسط أفادوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه. فيما بيَن (22.8%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (15.5%) من المستجيبين في إقليم الجنوب أن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه.

(15.6%) من المستجيبين في إقليم الوسط و (18.0%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (6.2%) من المستجيبين في إقليم الجنوب أفادوا أن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه.

(10.3%) من المستجيبين في إقليم الوسط و (7.8%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (10.1%) من المستجيبين في إقليم الجنوب أفادوا أن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه؛ **الجدول رقم (14).**

جدول رقم(14)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينة الوطنية (حسب الإقليم) للاستطلاعات الثلاث " حزيران 2000، وتشرين الأول 2000، وكانون الثاني 2001 "، حول درجة نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه، منذ تشكيل الحكومة وحتى الآن.

درجة النجاح	إقليم الوسط			إقليم الشمال			إقليم الجنوب		
	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	كانون الثاني 2001
ناجحاً إلى درجة كبيرة	28.9	18.6	17.8	25.9	15.8	22.8	27.0	18.9	15.5
ناجحاً إلى درجة متوسطة	24.5	33.3	43.1	26.5	30.3	36.9	33.6	26.2	51.2
ناجحاً إلى درجة قليلة	4.2	7.0	15.6	6.0	8.7	18.0	4.9	5.7	6.2
غير ناجح	2.8	5.7	10.3	3.5	4.0	7.8	4.1	7.4	10.1
لا اعرف	35.0	31.4	11.4	33.8	36.2	12.0	29.5	37.7	15.5
غير معني	3.8	3.7	0.8	3.2	4.3	1.8	0.8	2.5	1.6
رفض الإجابة	0.7	–	0.3	1.3	0.6	0.6	–	0.8	–
غير مبين	–	0.4	0.7	–	–	–	–	0.8	–
المجموع = 100%	706	733	736	317	323	333	122	122	129

وحول آراء المستجيبين في عينة قادة الرأي حول درجة نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه وحتى الآن.

أظهرت النتائج أن:

(50.0%) من رجال الأعمال اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (14.5%) منهم بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.

(47.0%) من القيادات الحزبية اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (7.2%) منهم بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً بالقيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.

(55.9%) من المهنيين اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (5.4%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.

(55.2%) من الكتاب والصحفيين والفنانين اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (8.3%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
(43.8%) من القيادات النقابية اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (6.3%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
(41.7%) من كبار رجال الدولة اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (17.9%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
(53.2%) من أساتذة الجامعات اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (19.0%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
(42.3%) من طلبة الجامعات اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (16.5%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة ؛ **الجدول رقم (15)**

جدول رقم (15)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد عينة قادة الرأي(حسب الفئة) لاستطلاع " كانون الثاني 2001 " حول درجة نجاح التشكيل الحكومي في القيام بمهامه، منذ تشكيل الحكومة وحتى الآن.

درجة النجاح	رجال الأعمال	قيادات حزبية	المهنيون	الكتاب والصحفيون والفنانون	القيادات النقابية	كبار رجال الدولة	أساتذة الجامعات	طلبة الجامعات
ناجحا إلى درجة كبيرة	14.5	7.2	5.4	8.3	6.3	17.9	19.0	16.5
ناجحا إلى درجة متوسطة	50.0	47.0	55.9	55.2	43.8	41.7	53.2	42.3
ناجحا إلى درجة قليلة	23.7	25.3	15.1	26.0	34.4	28.6	19.0	24.7
غير ناجح	7.9	20.5	14.0	8.3	15.6	10.7	5.1	8.2
لا أعرف	2.6	–	9.7	1.0	–	–	2.5	5.2
رفض الإجابة	1.3	–	–	–	–	1.2	1.3	1.0
غير مبين	–	–	–	1.0	–	–	–	2.1
المجموع=100%	76	83	93	96	96	84	79	97

وحول درجة النجاح الذي أحرزته الحكومة في حلحلة (تحسين) الوضع الاقتصادي.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (31.7%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة متوسطة في حلحلة الوضع الاقتصادي.

بين (9,9%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة كبيرة في حلحلة الوضع الاقتصادي.

أشار (20.9%) من مجموع المستجيبين إلى أن الحكومة قد نجحت إلى درجة قليلة في حلحلة الوضع الاقتصادي.

اعتقد (30.2%) من مجموع المستجيبين بأن الحكومة لم تنجح في حلحلة الوضع الاقتصادي.

عينة قادة الرأي :

أفاد (25.0%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة متوسطة في حلحلة الوضع الاقتصادي.

بين (5.7%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة كبيرة في حلحلة الوضع الاقتصادي.

أشار (23.0%) من مجموع المستجيبين إلى أن الحكومة قد نجحت إلى درجة قليلة في حلحلة الوضع الاقتصادي.

اعتقد (43.5%) من مجموع المستجيبين بأن الحكومة لم تنجح في حلحلة الوضع الاقتصادي.

وحول درجة النجاح الذي أحرزته الحكومة على صعيد محاربة الفساد.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (29.0%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة متوسطة في محاربة الفساد.

بين (17.5%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة كبيرة في محاربة الفساد.

أشار (19.1%) من مجموع المستجيبين إلى أن الحكومة قد نجحت إلى درجة قليلة في محاربة الفساد.

اعتقد (23.0%) من مجموع المستجيبين بأن الحكومة لم تنجح في محاربة الفساد.

عينة قادة الرأي:

أفاد (23.0%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة متوسطة في محاربة الفساد.

بين (8.4%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة كبيرة في محاربة الفساد.

أشار (22.6%) من مجموع المستجيبين إلى أن الحكومة قد نجحت إلى درجة قليلة في محاربة الفساد.

اعتقد (41.3%) من مجموع المستجيبين بأن الحكومة لم تنجح في محاربة الفساد.

وحول درجة النجاح الذي أحرزته الحكومة في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (34.4%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة متوسطة في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

بين (23.8%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة كبيرة في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

أشار (14.6%) من مجموع المستجيبين إلى أن الحكومة قد نجحت إلى درجة قليلة في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

اعتقد (15.7%) من مجموع المستجيبين بأن الحكومة لم تنجح في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

عينة قادة الرأي:

أفاد (39.3%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة متوسطة في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

بين (15.9%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة قد نجحت إلى درجة كبيرة في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

أشار (19.0%) من مجموع المستجيبين إلى أن الحكومة قد نجحت إلى درجة قليلة في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

اعتقد (22.0%) من مجموع المستجيبين بأن الحكومة لم تنجح في التوسع في إطلاق الحريات العامة؛

الجدول رقم (16).

جدول رقم (16)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني 2001 " حول درجة نجاح الحكومة في معالجة بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، منذ تشكيلها وحتى الآن.

درجة النجاح	العينة الوطنية			عينة قادة الرأي		
	حلحلة الوضع الاقتصادي	محاربة الفساد	التوسع في إطلاق الحريات	حلحلة الوضع الاقتصادي	محاربة الفساد	التوسع في إطلاق الحريات
نجحت إلى درجة كبيرة	9,9	17.5	23.8	5.7	8.4	15.9
نجحت إلى درجة متوسطة	31.7	29.0	34.4	25.0	23.0	39.3
نجحت إلى درجة قليلة	20.9	19.1	14.6	23.0	22.6	19.0
لم تنجح	30.2	23.0	15.7	43.5	41.3	22.0
لا أعرف	7.0	11.0	10.9	2.7	4,4	3.1
رفض الإجابة	0.1	0.2	0.3	0.1	0.3	0.4
غير مبين	0.2	0.3	0.3	–	–	0.1
المجموع = 100%	1198	1198	1198	704	704	704

وفيما يتعلق بآراء المستجيبين حول ما إذا كانت الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف في حلحلة الوضع الاقتصادي.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (56.1%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة ستنجح في نهاية المطاف في حلحلة الوضع الاقتصادي.

بين (25.5%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة لن تنجح في نهاية المطاف في حلحلة الوضع الاقتصادي.

عينة قادة الرأي:

أفاد (44.7%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة ستنجح في نهاية المطاف في حلحلة الوضع الاقتصادي.

بين (44.2%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة لن تنجح في نهاية المطاف في حلحلة الوضع الاقتصادي.

وفيما يتعلق بآراء المستجيبين حول ما إذا كانت الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف في محاربة الفساد.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (55.5%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة ستنجح في نهاية المطاف في محاربة الفساد.

بين (27.7%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة لن تنجح في نهاية المطاف في محاربة الفساد.

عينة قادة الرأي:

أفاد (39.6%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة ستنجح في نهاية المطاف في محاربة الفساد.

بين (52.0%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة لن تنجح في نهاية المطاف في محاربة الفساد.

وفيما يتعلق بآراء المستجيبين حول ما إذا كانت الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (58.4%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة ستنجح في نهاية المطاف في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

بين (22.4%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة لن تنجح في نهاية المطاف في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

عينة قادة الرأي:

أفاد (52.6%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة ستنجح في نهاية المطاف في التوسع في إطلاق الحريات العامة.

بين (37.8%) من مجموع المستجيبين إن الحكومة لن تنجح في نهاية المطاف في التوسع في إطلاق الحريات العامة. **الجدول رقم (17).**

جدول رقم (17)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع "كانون الثاني 2001 " حول ما إذا كانوا يعتقدون أن الحكومة ستنجح في نهاية المطاف في معالجة بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الاستجابات	العينة الوطنية			عينة قادة الرأي		
	حلحلة الوضع الاقتصادي	محاربة الفساد	التوسع في إطلاق الحريات	حلحلة الوضع الاقتصادي	محاربة الفساد	التوسع في إطلاق الحريات
نعم	56.1	55.5	58.4	44.7	39.6	52.6
لا	25.5	27.7	22.4	44.2	52.0	37.8
لا أعرف	18.1	16.2	18.5	10.7	7.5	8.7
رفض الإجابة	0.2	0.3	0.4	0.4	0.9	1.0
غير مبين	0.2	0.3	0.3	–	–	–
المجمـــــوع = 100%	1198	1198	1198	704	704	704

وفيما يتصل بمدى اطلاع المستجيبين على مشروع تحويل العقبة منطقة اقتصادية خاصة.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (18.4%) من مجموع المستجيبين إنهم سمعوا وقرءوا عنه الكثير.

بين (30.7%) من مجموع المستجيبين إنهم سمعوا وقرءوا عنه بعض الشيء.

أشار (27.5%) من مجموع المستجيبين إنهم سمعوا وقرءوا عنه القليل .

أفاد (22.5%) من مجموع المستجيبين إنهم لم يسمعوا به أبدا.

عينة قادة الرأي:

أفاد (26.7%) من مجموع المستجيبين إنهم سمعوا وقرءوا عنه الكثير.

بين (41.2%) من مجموع المستجيبين إنهم سمعوا وقرءوا عنه بعض الشيء.
أشار (26.6%) من مجموع المستجيبين إنهم سمعوا وقرءوا عنه القليل.
أفاد (5.1%) من مجموع المستجيبين إنهم لم يسمعوا به أبدا ؛**الجدول رقم (18).**

جدول رقم (18)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني2001 "حول مدى اطلاعهم على مشروع تحويل العقبة منطقة صناعية خاصة.

مدى الاطلاع	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
سمعت وقرأت عنه الكثير	18.4	26.7
سمعت وقرأت عنه بعض الشيء	30.7	41.2
سمعت وقرأت عنه القليل	27.5	26.6
لم أسمع به أبدا	22.5	5.1
لا أذكر	0.8	0.1
رفض الإجابة	0.1	0.1
غير مبين	–	0.1
المجموع = 100%	1198	704

وحول آراء المستجيبين بشأن درجة مساعدة مشروع العقبة على حلحلة (تحسين) الوضع الاقتصادي القائم في الأردن.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (31.6%) من مجموع المستجيبين إن المشروع سيساعد على حلحلة الوضع الاقتصادي القائم إلى درجة كبيرة.

بين (36.9%) من مجموع المستجيبين إن المشروع سيساعد على حلحلة الوضع الاقتصادي القائم إلى درجة متوسطة.

أفاد (12.4%) من مجموع المستجيبين إن المشروع سيساعد على حلحلة الوضع الاقتصادي القائم إلى درجة قليلة.

اعتقد (6.8%) من مجموع المستجيبين بأن المشروع غير قادر على حلحلة الوضع الاقتصادي القائم.

عينة قادة الرأي :

أفاد (25.9%) من مجموع المستجيبين إن المشروع سيساعد على حلحلة الوضع الاقتصادي القائم إلى درجة كبيرة.

بين (35.1%) من مجموع المستجيبين إن المشروع سيساعد على حلحلة الوضع الاقتصادي القائم إلى درجة متوسطة.

أفاد (20.2%) من مجموع المستجيبين إن المشروع سيساعد على حلحلة الوضع الاقتصادي القائم إلى درجة قليلة.

اعتقد (13.4%) من مجموع المستجيبين بأن المشروع غير قادر على حلحلة الوضع الاقتصادي القائم؛ **الجدول رقم (19).**

جدول رقم (19)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني2001 "حول توقعاتهم لدرجة مساعدة مشروع العقبة على تحسين الوضع القائم للاقتصاد الأردني.

درجة المساعدة على تحسبين الوضع الاقتصادي	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
إلى درجة كبيرة	31.6	25.9
إلى درجة متوسطة	36.9	35.1
إلى درجة قليلة	12.4	20.2
غير قادر	6.8	13.4
لا أعرف	12.2	5.3
رفض الإجابة	0.2	0.3
المجموع = 100%	1198	704

وحول آراء المستجيبين بشأن درجة إسهام مشروع العقبة في الحد من مستوى البطالة القائم في الأردن.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (22.8%) من مجموع المستجيبين إن مشروع العقبة سيحد من المستوى القائم للبطالة إلى درجة كبيرة.

بين (40.4%) من مجموع المستجيبين إن مشروع العقبة سيحد من المستوى القائم للبطالة إلى درجة متوسطة.

أفاد (17.7%) من مجموع المستجيبين إن مشروع العقبة سيحد من المستوى القائم للبطالة إلى درجة قليلة.

اعتقد (9.5%) من مجموع المستجيبين بأن مشروع العقبة غير قادر على الحد من المستوى القائم للبطالة.

عينة قادة الرأي :

أفاد (15.3%) من مجموع المستجيبين إن مشروع العقبة سيحد من المستوى القائم للبطالة إلى درجة كبيرة.

بين (34.1%) من مجموع المستجيبين إن مشروع العقبة سيحد من المستوى القائم للبطالة إلى درجة متوسطة.

أفاد (29.1%) من مجموع المستجيبين إن مشروع العقبة سيحد من المستوى القائم للبطالة إلى درجة قليلة.

اعتقد (16.9%) من مجموع المستجيبين بأن مشروع العقبة غير قادر على الحد من المستوى القائم للبطالة؛ **الجدول رقم (20).**

جدول رقم (20)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني2001 "حول توقعاتهم لدرجة مساعدة مشروع العقبة على الحد من المستوى الحالي للبطالة في الأردن.

درجة المساعدة على الحد من البطالة	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
إلى درجة كبيرة	22.8	15.3
إلى درجة متوسطة	40.4	34.1
إلى درجة قليلة	17.7	29.1
غير قادر	9.5	16.9
لا أعرف	9.4	4.3
رفض الإجابة	–	–
غير مبين	0.2	0.3
المجموع = 100%	1198	704

وفيما يتصل بتوقعات المستجيبين لدرجة نجاح القائمين على مشروع العقبة في اجتذاب استثمارات بقيمة (7 مليار دولار) خلال العقدين القادمين،

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (17.6%) من مجموع المستجيبين إن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة كبيرة في اجتذاب استثمارات بقيمة (7 مليار دولار) خلال العقدين القادمين.

أشار (39.5%) من مجموع المستجيبين إلى أن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة متوسطة في اجتذاب استثمارات بقيمة (7 مليار دولار) خلال العقدين القادمين.

أفاد (15.2%) من مجموع المستجيبين إن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة قليلة في اجتذاب استثمارات بقيمة(7 مليار دولار) خلال العقدين القادمين.

اعتقد (8.2%) من مجموع المستجيبين بأن القائمين على مشروع العقبة غير قادرين على اجتذاب استثمارات بقيمة (7 مليار دولار) خلال العقدين القادمين.

عينة قادة الرأي :

أفاد (12.9%) من مجموع المستجيبين إن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة كبيرة في اجتذاب استثمارات بقيمة (7 مليار دولار) خلال العقدين القادمين.

أشار (34.1%) من مجموع المستجيبين إلى أن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة متوسطة في اجتذاب استثمارات بقيمة (7 مليار دولار) خلال العقدين القادمين.

أفاد (25.3%) من مجموع المستجيبين إن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة قليلة في اجتذاب استثمارات بقيمة(7 مليار دولار) خلال العقدين القادمين.

اعتقد (20.2%) من مجموع المستجيبين بأن القائمين على مشروع العقبة غير قادرين على اجتذاب استثمارات بقيمة (7 مليار دولار) خلال العقدين القادمين؛ **الجدول رقم (21).**

جدول رقم (21)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني2001 "حول توقعاتهم لدرجة نجاح القائمين على مشروع العقبة في اجتذاب استثمارات بقيمة 7 مليار دولار خلال العقدين القادمين.

درجة النجاح	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
إلى درجة كبيرة	17.6	12.9
إلى درجة متوسطة	39.5	34.1
إلى درجة قليلة	15.2	25.3
غير قادر	8.2	20.2
لا أعرف	19.3	6.7
رفض الإجابة	0.2	0.7
غير مبين	0.1	0.1
المجموع = 100%	1198	704

وفيما يتعلق بتوقعات المستجيبين لترتيب حجم الاستثمارات حسب مصادرها(محلية، عربية، أجنبية)، وذلك على افتراض النجاح في اجتذابها،

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

(54.9%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأن الاستثمارات التي ستحتل الدرجة الأولى في الحجم هي الاستثمارات الأجنبية ، في حين أفاد (21.6%) منهم بأن الاستثمارات العربية ستشغل الدرجة الثانية، وأفاد (17.5%) بأن الاستثمارات المحلية ستأتي في الدرجة الثالثة من حيث حجمها.

عينة قادة الرأي :

(60.5%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأن الاستثمارات التي ستحتل الدرجة الأولى في الحجم هي الاستثمارات الأجنبية ، في حين أفاد (23.9%) منهم بأن الاستثمارات العربية ستشغل الدرجة الثانية، وأفاد (12.2%) منهم بأن الاستثمارات المحلية ستأتي في الدرجة الثالثة من حيث حجمها؛

الجدول رقم (22).

جدول رقم (22)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني 2001 " حول ترتيب مصادر الاستثمارات(سواء أكانت محلية، أم عربية، أم أجنبية) في حال النجاح في اجتذابها، حسب حجمها.

الترتيب	العينة الوطنية			عينة قادة الرأي		
	الاستثمارات المحلية	الاستثمارات العربية	الاستثمارات الأجنبية	الاستثمارات المحلية	الاستثمارات العربية	الاستثمارات الأجنبية
درجة أولى	17.5	21.6	54.9	12.2	23.9	60.5
درجة ثانية	21.9	56.9	14.4	23.7	53.4	16.2
درجة ثالثة	53.4	14.4	23.6	58.2	17.0	17.5
رفض الإجابة	4,4	2.1	2.1	3.4	3.4	3.4
لا اعرف	1.7	0.7	0.6	0.6	0.3	0.3
غير مبين	1,1	4.3	4,4	1.8	2.0	2.1
المجموع = 100%	1198	1198	1198	704	704	704

وفيما يتعلق بتوقعات المستجيبين لترتيب حجم الاستثمارات حسب القطاعات (سياحية، صناعية ، خدمية)، وذلك على افتراض النجاح في اجتذابها،

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

(61.1%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأن الاستثمارات التي ستحتل الدرجة الأولى في الحجم هي الاستثمارات السياحية، في حين أفاد (22.0%) منهم بأن الاستثمارات الصناعية ستشغل الدرجة الثانية، وأفاد (10,3%) بأن الاستثمارات الخدمية ستأتي في الدرجة الثالثة من حيث حجمها.

عينة قادة الرأي:

(60.8%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأن الاستثمارات التي ستحتل الدرجة الأولى في الحجم هي الاستثمارات السياحية، في حين أفاد (18.8%) منهم بأن الاستثمارات الصناعية ستشغل الدرجة الثانية، وأفاد (17.2%) منهم بأن الاستثمارات الخدمية ستأتي في الدرجة الثالثة من حيث حجمها؛ **الجدول رقم (23).**

جدول رقم (23)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني 2001 " حول حجم الاستثمارات التي سيتم توظيفها في كل من قطاع السياحة، أو الصناعة، أو الخدمات، في حال التمكن من اجتذابها.

الترتيب	العينة الوطنية			عينة قادة الرأي		
	الاستثمارات السياحية	الاستثمارات الصناعية	الاستثمارات الخدمية	الاستثمارات السياحية	الاستثمارات الصناعية	الاستثمارات الخدمية
درجة أولى	61.1	22.0	10.3	60.8	18.8	17.2
درجة ثانية	21.4	44.2	27.3	24.1	30.1	40.5
درجة ثالثة	10.7	26.7	54.6	11.2	45.6	37.1
رفض الإجابة	4,4	2.0	2.0	2.8	2.8	2.8
لا اعرف	1.9	0.7	0.7	0.3	0.3	0.3
غير مبين	0.5	4,4	5.2	0.7	2.4	2.1
المجموع = 100%	1198	1198	1198	704	704	704

وفيما يتصل بتوقعات المستجيبين لدرجة نجاح القائمين على مشروع العقبة في خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين،

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (19.6%) من مجموع المستجيبين إن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة كبيرة في خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين.

أشار (42.8%) من مجموع المستجيبين إلى أن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة متوسطة في خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين.

أفاد (17.6%) من مجموع المستجيبين إن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة قليلة في خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين.

اعتقد (6.9%) من مجموع المستجيبين بأن القائمين على مشروع العقبة غير قادرين على خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين.

عينة قادة الرأي:

أفاد (14.6%) من مجموع المستجيبين إن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة كبيرة في خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين.

أشار (39.6%) من مجموع المستجيبين إلى أن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة متوسطة في خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين.

أفاد (25.3%) من مجموع المستجيبين إن القائمين على مشروع العقبة سينجحون إلى درجة قليلة في خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين.

اعتقد (15.1%) من مجموع المستجيبين بأن القائمين على مشروع العقبة غير قادرين على خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين؛ **الجدول رقم (24).**

جدول رقم (24)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني2001 "حول توقعاتهم لدرجة نجاح القائمين على مشروع العقبة في خلق سبعين ألف فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين.

درجة النجاح في خلق فرص العمل	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
إلى درجة كبيرة	19.6	14.6
إلى درجة متوسطة	42.8	39.6
إلى درجة قليلة	17.6	25.3
غير قادر	6.9	15.1
لا أعرف	12.7	4.7
رفض الإجابة	0.1	0.7
غير مبين	0.3	–
المجموع = 100%	1198	704

وحول ما إذا كان المستجيبون يرون بأن هناك عوائق قد تحد من قدرة نجاح مشروع العقبة.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية:

أفاد (20.8%) من مجموع المستجيبين بأنهم يرون وجود عوائق تحد من نجاح مشروع العقبة، بينما أفاد (48.1%) منهم بأنهم لا يرون وجود مثل تلك العوائق.

عينة قادة الرأي:

أفاد (68.6%) من مجموع المستجيبين بأنهم يرون وجود عوائق تحد من نجاح مشروع العقبة، بينما أفاد (19.3%) منهم بأنهم لا يرون وجود مثل تلك العوائق. **الجدول رقم (25)**

جدول رقم (25)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين(الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني 2001 " حول ما إذا كانوا يرون أن هناك عوائق قد تحد من مستوى نجاح مشروع العقبة.

الاستجابة	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
نعم	20.8	68.6
لا	48.1	19.3
لا أعرف	31.1	11.8
غير مبين	0.1	0.3
المجموع = 100%	1198	704

وفي سؤال مفتوح لعينة الدراسة، حول طبيعة العوائق التي تحد من مستوى نجاح مشروع منطقة العقبة، أظهرت النتائج توزع تلك العوائق إلى ما يلي:

1- **عوائق سياسية وأمنية** (اضطراب الأوضاع السياسية في المنطقة ، واختلال موازين القوى لصالح إسرائيل ، وضعف الواقع العربي، وغياب المناخ الديمقراطي الملائم، ووجود التيارات المعارضة، وعدم استقرار الحكومات الأردنية وغموض برامجها)

2- **عوائق إدارية وقانونية** (الفساد والبيروقراطية والترهل الإداري، وعدم تجذر مفاهيم المؤسسية والالتزام بالقانون، وقصور عملية التخطيط، وتخبط البرامج، وجمود التشريعات)

3- **عوائق اقتصادية وخدمية** (نقص رؤوس الأموال، وعدم توافر المناخ والشروط المحفزة على الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة، وتدني الأجور، وعدم جاهزية البنى التحتية، وقوة المنافسة الخارجية)

4- **عوائق اجتماعية و ثقافية** (تبني قناعات سلبية نحو المشروع، وتعليق الكثير من الآمال عليه، وشيوع ثقافة العيب، وهيمنة القيم التقليدية)

5- **عوائق جغرافية وطبيعية** (عدم توافر الموارد الطبيعية والمياه، وضيق مساحة العقبة وبعدها عن العاصمة، والمنافسة القوية من الأسواق المجاورة للأردن)

6- **عوائق ديموغرافية** (نقص القوى الإنتاجية الماهرة والمؤهلة، وقلة عدد سكان العقبة، والهجرة الداخلية، وكثرة عدد سكان المنطقة، والعمالة الوافدة)

7- **عوائق إعلامية** (ضعف التسويق الإعلامي للمشروع وعدم كفايته)

العينة الوطنية.

أفاد (29.3%) من مجموع المستجيبين بأن العائق الأول الذي يحد من مستوى نجاح مشروع العقبة يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والخدمية، كما أفاد (24.3%) منهم بأن العائق الثاني يتمثل في الأبعاد الإدارية والقانونية، في حين أشار (14.8%) منهم إلى أن العائق الثالث يتضمن الأبعاد الجغرافية والطبيعية، وأفاد (14.6%) منهم بأن العائق الرابع يتعلق بالأبعاد السياسية والأمنية، في حين أفاد (5.1%) منهم بأن العائق الخامس يتمثل في الأبعاد الإعلامية، بينما أفاد (4.2%) منهم إلى ان العائق السادس يتصل بالأمور الاجتماعية والثقافية، وأفاد (2.3%) منهم بأن العائق السابع يتعلق بالنواحي السكانية (الديموغرافية).

عينة قادة الرأي.

أفاد (36.0%) من مجموع المستجيبين بأن العائق الأول الذي يحد من مستوى نجاح مشروع العقبة يتعلق بالأبعاد الإدارية والقانونية، كما شكلت الأبعاد السياسية والأمنية من جانب؛ والأبعاد الاقتصادية والخدمية؛ من جانب آخر العائق الثاني وفقا لما نسبته (22.4%) و (22.4%) من الاستجابات لكل منهما، في حين أشار (7.2%) منهم إلى أن العائق الثالث يتعلق بالنواحي السكانية (الديموغرافية)، وأفاد (6.1%) منهم بأن العائق الرابع يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والثقافية، في حين أفاد (4,4%) منهم بأن العائق الخامس يتمثل في النواحي الجغرافية والطبيعية، بينما أفاد (1.4%) منهم إلى أن العائق السادس يتصل بالأبعاد الإعلامية.

وحول ما إذا كان المستجيبون يؤيدون مبادرة الحكومة بإرسال أول طائرة عربية تهبط في مطار بغداد منذ الحصار.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (94.2%) من مجموع المستجيبين بأنهم كانوا من مؤيدي تلك الخطوة، بينما أفاد (2,2%) منهم بأنهم لم يكونوا من مؤيديها.

عينة قادة الرأي:

أفاد (97.4%) من مجموع المستجيبين بأنهم كانوا من مؤيدي تلك الخطوة، بينما أفاد (0.9%) منهم بأنهم لم يكونوا من مؤيديها؛ **الجدول رقم (26).**

جدول رقم (26)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي)لاستطلاع " كانون الثاني 2001 " حول ما إذا كانوا يؤيدون مبادرة الحكومة بإرسال أول طائرة عربية تحط في مطار بغداد منذ الحصار.

الاستجابة	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
نعم	**94.2**	**97.4**
لا	**2,2**	**0.9**
لا أعرف	**3,3**	**0.7**
رفض الإجابة	**0.3**	**1.0**
المجموع = 100%	**1198**	**704**

وحول ما إذا كان المستجيبون يؤيدون مبادرة رئيس الحكومة بزيارة العراق ، كأول زيارة يقوم بها رئيس حكومة عربية لبغداد منذ الحصار.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (94.4%) من مجموع المستجيبين بأنهم كانوا من مؤيدي تلك الخطوة، بينما أفاد (1.9%) منهم بأنهم لم يكونوا من مؤيديها.

عينة قادة الرأي:

أفاد (97.2%) من مجموع المستجيبين بأنهم كانوا من مؤيدي تلك الخطوة، بينما أفاد (1,1%) منهم بأنهم لم يكونوا من مؤيديها؛ **الجدول رقم(27)**

جدول رقم (27)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية، وقادة الرأي)لاستطلاع " كانون الثاني 2001 " حول ما إذا كانوا يؤيدون مبادرة رئيس الحكومة الأردنية بزيارة العراق، كأول زيارة يقوم بها رئيس حكومة عربية لبغداد منذ الحصار.

الاستجابة	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
نعم	94.4	97.2
لا	1.9	1,1
لا أعرف	3.5	1,1
رفض الإجابة	0.2	0.6
المجموع = 100%	1198	704

وحول آراء المستجيبين بشأن درجة إسهام مبادرتي الحكومة المتعلقتين بالعراق(زيارة رئيس الوزراء كأول رئيس حكومة عربية...، وهبوط الطائرة الأردنية...) في تحسين العلاقات الأردنية –العراقية.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (67.8%) من مجموع المستجيبين إن مبادرتي الحكومة قد أسهمتا في تحسين العلاقات الأردنية العراقية إلى درجة كبيرة.

أفاد (20.7%) من مجموع المستجيبين إن مبادرتي الحكومة قد أسهمتا في تحسين العلاقات الأردنية العراقية إلى درجة متوسطة.

أفاد (4.3%) من مجموع المستجيبين إن مبادرتي الحكومة قد أسهمتا في تحسين العلاقات الأردنية العراقية إلى درجة قليلة.

اعتقد (2.0%) من مجموع المستجيبين بأن مبادرتي الحكومة غير قادرتين على تحسين العلاقات الأردنية العراقية.

عينة قادة الرأي:

أفاد (61.5%) من مجموع المستجيبين إن مبادرتي الحكومة قد أسهمتا في تحسين العلاقات الأردنية العراقية إلى درجة كبيرة.

بين (28.6%) من مجموع المستجيبين إن مبادرتي الحكومة قد أسهمتا في تحسين العلاقات الأردنية العراقية إلى درجة متوسطة.

أفاد (5,5%) من مجموع المستجيبين إن مبادرتي الحكومة قد أسهمتا في تحسين العلاقات الأردنية العراقية إلى درجة قليلة.

اعتقد (2.7%) من مجموع المستجيبين بأن مبادرتي الحكومة غير قادرتين على تحسين العلاقات الأردنية العراقية؛ الجدول رقم (28)

جدول رقم (28)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني2001 "حول توقعاتهم لدرجة إسهام مبادرتي الحكومة المتعلقتين بالعراق(زيارة رئيس الوزراء، وخرق الحصار الجوي) في تحسين العلاقات بين البلدين.

درجة الإسهام	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
إلى درجة كبيرة	**67.8**	**61.5**
إلى درجة متوسطة	**20.7**	**28.6**
إلى درجة قليلة	**4.3**	**5,5**
غير قادرة	**2.0**	**2.7**
لا أعرف	**5.0**	**1.6**
رفض الإجابة	**0.2**	**0.1**
المجموع = 100%	**1198**	**704**

وحول آراء المستجيبين بشأن درجة توافق مواقفهم مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة.

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (82.2%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة كبيرة.

أفاد (8.5%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة متوسطة.

أفاد (3.0%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة قليلة.

أفاد (1.7%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم لا يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة.

عينة قادة الرأي:

أفاد (57.0%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة كبيرة.

بين (23.6%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة متوسطة.

أفاد (8,8%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة قليلة.

افاد (8.0%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم لا يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة ؛ **الجدول رقم (29).**

جدول رقم (29)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني2001 "حول درجة توافق مواقفهم مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة.

درجة التوافق	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
إلى درجة كبيرة	82.2	57.0
إلى درجة متوسطة	8.5	23.6
إلى درجة قليلة	3.0	8,8
لا يتوافق	1.7	8.0
لا أعرف	4.1	1.4
رفض الإجابة	0.5	1.3
المجموع = 100%	1198	704

وفي سؤال مفتوح لأفراد العينة الذين يتوافق موقفهم مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة متوسطة .

أظهرت النتائج أن الأسباب التي تقف خلف توافق مواقف المستجيبين مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة متوسطة؛ تتوزع إلى ما يلي:

1- **أسباب تتعلق بأبعاد سياسية وأمنية (** عدم استقرار السياسات الحكومية ووضوحها إزاء دعم الانتفاضة في شتى المجالات، و تعرض الأردن إلى ضغوطات متعددة للحفاظ على علاقات ودية مع إسرائيل، وعدم جدية الأوساط العربية والدولية في العمل على معالجة القضية الفلسطينية، وتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بها، وتعزيز التوجهات السلمية بين مختلف الأطراف، والتآمر على القضية

الفلسطينية، وإسهام السياسات الحكومية في الضغط على السلطة الفلسطينية، وغياب المناخ الديموقراطي، وتأثر الأردن بالأوضاع في فلسطين، والتأثير السلبي لدعم الانتفاضة على الهوية والمصالح الأردنية، ورفض معاهدة السلام) .

2-أسباب تتعلق بأبعاد اقتصادية (توفير المساعدات على اختلاف أشكالها بما يتلاءم و قدرات الاقتصاد الأردني، وإيصال الدعم إلى مستحقيه، ومساعدة الاقتصاد الفلسطيني على النهوض) .

3-أسباب تتعلق بأبعاد إعلامية وثقافية (تعرض وسائل الأعلام إلى ضغوط مختلفة، وضرورة تفعيل دور الأعلام في متابعة الأوضاع الفلسطينية) .

4-أسباب تتعلق بأبعاد معنوية (الدعم المعنوي للانتفاضة، والاعتزاز بها، والشعور بخيبة الأمل إزاء التقصير الحكومي نحو دعمها، والتأكيد على التلاحم الوثيق بين الأردن و فلسطين).

وفيما يلي آراء المستجيبين بشأن درجة توافق مواقفهم إلى درجة متوسطة مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة :

العينة الوطنية :

أفاد (52.2%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد سياسية وأمنية .

أفاد (23.7%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد اقتصادية .

أفاد (10.8%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد إعلامية وثقافية .

أفاد (8.6%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد معنوية .

عينة قادة الرأي :

أفاد (59.0%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد سياسية وأمنية .

أفاد (17.3%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد اقتصادية .

أفاد (12.5%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد معنوية .
أفاد (9,9%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد إعلامية وثقافية .

وفي سؤال مفتوح لأفراد العينة الذين يتوافق موقفهم مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة قليلة .
أظهرت النتائج أن الأسباب التي تقف خلف توافق مواقف المستجيبين مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة إلى درجة قليلة؛ تتوزع إلى ما يلي:

1- **أسباب تتعلق بأبعاد سياسية وأمنية** (غياب الدعم الحكومي الحقيقي سياسيا وماديا، واستمرار تطبيع العلاقات مع إسرائيل في شتى المجالات، وتضييق هامش الحريات العامة، وتحجيم الجهود الشعبية لدعم الانتفاضة، ومنح الأولوية للشأن الأردني، وخضوع الحكومة للضغوط الخارجية)

2-**أسباب تتعلق بأبعاد اقتصادية** (ضعف إمكانات الحكومة، وعدم إسهام الدعم المقدم في تحسين الأوضاع بصورة ملموسة، وعدم وصول الدعم إلى مستحقيه، وإسهام الانتفاضة في الإضرار بالاقتصاد الأردني، ومطالبة الحكومة الأردنية بتعويضها لقاء إقامة اللاجئين في الأردن)

3-**أسباب تتعلق بأبعاد إعلامية و ثقافية** (تعرض وسائل الإعلام إلى ضغوط مختلفة ، والتقصير الإعلامي في دعم الانتفاضة) .

4-**أسباب تتعلق بأبعاد معنوية** (زيادة الدعم المعنوي، وتدني مستوى الدعم المقدم).

وفيما يلي آراء المستجيبين بشأن درجة توافق مواقفهم إلى درجة قليلة مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة:

العينة الوطنية:
أفاد (42.7%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد سياسية وأمنية .
أفاد (36.4%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد اقتصادية .

أفاد (14.0%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد إعلامية وثقافية .

عينة قادة الرأي:

أفاد (52.3%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد سياسية وأمنية .

أفاد (18.1%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد اقتصادية .

أفاد (19.3%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد معنوية .

أفاد (9.1%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد إعلامية وثقافية .

وفي سؤال مفتوح لأفراد العينة الذين لا يتوافق موقفهم مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة،

أظهرت النتائج أن الأسباب التي تقف خلف عدم توافق مواقف المستجيبين مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة؛ تتوزع إلى ما يلي:

1- **أسباب تتعلق بأبعاد سياسية وأمنية** (غياب الدعم الحكومي الحقيقي سياسيا وماديا، واستمرار تطبيع العلاقات مع إسرائيل في شتى المجالات، وتضييق هامش الحريات العامة، وتحجيم الجهود الشعبية لدعم الانتفاضة، وإهمال الاهتمام بالشأن الأردني، والمزايدة والتآمر على القضية الفلسطينية، وتعرض الموقف الأردني للإحراج، وخضوع الحكومة للضغوط الخارجية).

2-أسباب تتعلق بأبعاد اقتصادية (قصور الدعم المادي، والتطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، وتردي وضع البنية الاقتصادية، وإسهام الانتفاضة في الإضرار بالاقتصاد الأردني؛ بوصفه الداعم الأكبر لها).

3-أسباب تتعلق بأبعاد إعلامية وثقافية (تواضع دور الإعلام، وحرمان المؤسسة الإعلامية من حقها المشروع في التعبير، واتصاف الصراع العربي الإسرائيلي بطابع إيديولوجي عقائدي).

4-أسباب تتعلق بأبعاد معنوية (تدني مستوى الدعم المقدم، وإغفال التلاحم المصيري بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وتبني نظرة سلبية لإسرائيل، وخيبة الأمل بالسياسات الحكومية).

وفيما يلي آراء المستجيبين المتعلقة بعدم توافق مواقفهم مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة:

العينة الوطنية :

أفاد (83.6%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد سياسية وأمنية .

أفاد (10.9%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد معنوية .

أفاد (3.6%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد اقتصادية .

أفاد (1.8%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد إعلامية وثقافية .

عينة قادة الرأي :

أفاد (62.3%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد سياسية وأمنية .

أفاد (21.7%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد اقتصادية .

أفاد (12.3%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد إعلامية وثقافية .

أفاد (1.9%) من مجموع المستجيبين إن موقفهم الذي يتوافق مع موقف الحكومة في دعم الانتفاضة يعزى إلى أسباب تتعلق بأبعاد معنوية .

وفيما يتصل بوصف المستجيبين لسير المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية،

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

أفاد (4.2%) من مجموع المستجيبين إن المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تسير بشكل طبيعي.

أفاد (22.5%) من مجموع المستجيبين إن المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تسير ببطئ .

أفاد (65.6%) من مجموع المستجيبين إن المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية متعثرة .

عينة قادة الرأي:

أفاد (4,4%) من مجموع المستجيبين إن المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تسير بشكل طبيعي.

افاد (15.3%) من مجموع المستجيبين إن المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تسير ببطئ .

أفاد (71.0%) من مجموع المستجيبين إن المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية متعثرة ؛ **الجدول رقم (30)** .

جدول رقم (30)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني2001 "حول وصفهم لسير المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

وصف سير المفاوضات	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
تسير بشكل طبيعي	4.2	4,4
تسير ببطئ	22.5	15.3
متعثرة	65.6	71.0
أخرى	2.6	5.9
لا أعرف	4.8	2.7
رفض الإجابة	0.3	0.6
غير مبين	0.2	–
المجموع = 100%	1198	704

وتتفرع الإجابة " أخرى " إلى النقاط التالية: (عدم الاهتمام بالموضوع، المفاوضات تسير وفق سيناريو محدد، والمفاوضات لا تؤمن الحق الفلسطيني، والمفاوضات غير واضحة، والمفاوضات لا تحظى بالتأييد)

وحول توقعات المستجيبين بشأن الفترة الزمنية التي ستستغرقها عملية التوصل إلى معاهدة سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين،

أظهرت النتائج :

العينة الوطنية :

توقع (7.0%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال أقل من سنة من الآن.

توقع (7.6%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال فترة تتراوح من سنة إلى 3 سنوات.

توقع (4.8%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال أكثر من 3 سنوات إلى 5 سنوات.

توقع (4.2%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات.

توقع (4,4%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال أكثر من 10 سنوات.

توقع (60.2%) من مجموع المستجيبين أن لا يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما.

عينة قادة الرأي:

توقع (11.5%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال أقل من سنة من الآن.

توقع (17.0%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال فترة تتراوح من سنة إلى 3 سنوات.

توقع (8.9%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال أكثر من 3 سنوات إلى 5 سنوات.

توقع (5,5%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات.

توقع (5.1%) من مجموع المستجيبين أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما خلال أكثر من 10 سنوات.

توقع (45.2%) من مجموع المستجيبين أن لا يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى معاهدة سلام بينهما؛

الجدول رقم (31)

جدول رقم (31)

التوزيع النسبي لاستجابات أفراد العينتين (الوطنية؛ وقادة الرأي) لاستطلاع " كانون الثاني2001 "حول توقعاتهم للفترة الزمنية التي سيتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون خلالها إلى عقد معاهدة سلام.

التوقع	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
أقل من سنة من الآن	7.0	11.5
من سنة إلى 3 سنوات	7.6	17.0
أكثر من 3 سنوات إلى 5 سنوات	4.8	8.9
أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات	4.2	5,5
أكثر من 10 سنوات	4,4	5.1
لن يتوصلا إلى معاهدة سلام	60.2	45.2
رفض الإجابة	0.3	0.7
لا أعرف	11.3	6.0
غير مبين	0.2	–
المجموع = 100%	1198	704